دور التكنولوجيا المالية (فينتك) فى تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة

الباحث / ايهاب منير عبد المنعم

أ.د/ عمرو عبد العزيز د/ مروه عاصم الشريف د/ كريم الفحام

المستخلص

ساهمت التكنولوجيا المالية(فينتك) فى تيسير عمليات الإقراض للمشاريع متناهية الصغر، ونجحت فى تخفيض التكلفة وزيادة ايرادات الشركات متناهية الصغر والصغيرة من خلال استخدام التكنولوجيا المالية، ومن المزايا التى قدمتها تلك التكنولوجيا المالية هى ابتكار المنتجات الجديدة والخدمات والاحتفاظ بالعملاء وسرعة الوصول الى السوق ،لذا سعت البنوك لاستخدام التقنيات التكنولوجية لتغيير وضعها الحالى الى الاحسن ،اما فى مصر مازالت التكاليف الادارية المرتفعه للحصول على القرض عائق، وارتفاع نسبة المخاطر ايضا بسبب عدم توافر الضمانات وصعوبة الحصول على دراسات الجدوى.

كلمات مفتاحية

(التكنولوجيا المالية- الشمول المالى-المشروعات الصغيرة-المشروعات المتوسطة-متناهية الصغر-التنمية-التكنولوجيا الرقمية-النمو-التنمية المستدامة-التمويل)

Abstract

Financial technology (fintec) has contributed to facilitating the lending process to micro-enterprises, and has succeeded in reducing the cost and increasing the revenues of micro and small companies through the use of financial technology. Banks have sought to use technological techniques to change their current situation for the better. In Egypt, the high administrative costs of obtaining the loan are still an obstacle, and the risk is also high

due to the lack of guarantees and the difficulty of obtaining feasibility studies.

Keywords

(Financial technology - Financial Inclusion - small enterprises – medium enterprises – micro enterprises- development-digital technology-growth-sustainable development-finance)

المقدمة

تطور دور القطاع المالي تصاعدياً ولعب دوراً هاماً في نمو اقتصاديات الدول، وقد حظي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم، حيث تطورت مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مذهلة فاقت الخيال وانتشرت وازداد استخدامها، ومن هنا تبنت المؤسسات الرقابية على النشاط المالي سياسات وتنظيمات تراقب وتنظم وتحفز المتعاملين الماليين وإنتشرت حملات التوعية والتثقيف في هذا المجال من أجل نشر الوعي لإستخدام هذه الخدمات، ولعب إنتشار حلول التكنولوجيا الرقمية دوراً متزايداً في تسريع عجلة الشمول المالي وتحقيق إستراتيجيته والتي عملت دولاً عديدة على تطبيقها ومن بين الدول العربية التي حققت نجاحاً في هذا المجال وقطعت اشواطاً معتبرة جمهورية مصرالعربية، التي عملت على ترسيخ مفهوم الشمول المالي في استراتيجيتها التنموية.

إيضاً من المتعارف عليه أن المشروعات متناهية الصغر والمشروعات الصغيرة لها دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية بوجه عام وفى التنمية الصناعية على وجه الخصوص، فهي تمثل العمود الفقري بالنسبة للقطاع الخاص، وتشكل ما يزيد على نسبة ٩٠% من مجموع المشروعات في العالم، وتسهم بنسبة ما بين ٥٠- ٦٠% من

العمالة، وتسهم في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ما بين ٤٠- ٨٠% من الإنتاج في هذا القطاع[١].

كما هو شائع في الدول النامية تتركز المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في قطاعات التجارة والخدمات؛ وتعمل ٥٩% من إجمالي المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مجالي البيع بالجملة والتجزئة و ٢٧% في مجال الخدمات و ١٤% في مجال التصنيع .[٢]

وتوفر الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ٥٠٪ من عائدات الضرائب الوطنية ، وتدر أكثر من ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل أكثر من ٧٠٪ من براءات الاختراع ، وتخلق ٨٠٪ من العمالة الحضرية و تستوعب ٩٠٪ من القوة العاملة الجديدة، و تمثل الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر أكثر من ٩٧ ٪ من جميع المشاريع وخلق ٥٤٪ من جميع الوظائف[٣].

مشكلة الدراسه

تتمثل مشكلة الدراسة فى صعوبة الحصول على التمويل بشكل عام والذى يعد من أكثر المشكلات في ممارسة الأعمال في مصر، ووفقاً لمؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي٢٠١٨-٢٠١٧ ، تحتل مصر المرتبة الثالثة والسبعين من أصل ١٣٧ دولة في توافر الخدمات المالية والمرتبة الخامسة والثمانيين في القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية والمرتبة السادسة والستين من حيث "سهولة الحصول على القروض" ، ويعتمد خمس وتسعون في المائة من الشركات في مصر على التمويل الداخلي لأصولها الثابتة ورأس المال العامل، بدلاً من استخدام التمويل المصرفى اللازم للانشاء الجديد و-او للتوسع فى النشاط حيث تكون عادة

المنظومة البنكية و اجراءاتها لا تتماشى مع الكيانات الواقعية فى حال المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

اهمية الدراسه

يمكننا تحديد مشكلة البحث فى القصور الشديد فى استجابة كلا من الطرفين فى مصر الانشطة متناهية الصغر من جهة و الجهاز المصرفى من جهة اخرى. حيث يوجد من بين ٣٩ بنك يعمل فى مصر بين قطاع عام او خاص او متخصص او اجنبى فقط ٧ بنوك تتعامل فى تمويل الانشطة متناهية الصغر و من السبعة بنوك من يقوم بالتمويل عبر شركات مملوكة للبنك دون التعامل المباشر.

و مدى تأثير خلق بديل جديد غير تقليدى و هو التمويل الرقمى فى التوسع فى هذه النوعية من التمويل و معها قياس اذا كان هذا البديل قادرا ان يكون دافعا للتوسع فى تمويل هذه الفئة من العملاء و ذلك استغلالا للتكنولوجيا المالية فى دفع الجهاز المصرفى للتوجه نحو هذه الفئة

و فى ضوء ذلك تظهر عدة تساؤلات على النحو التالى:

- عن ماهية التكنولوجيا المالية (فينتك) و أهميتها في التنمية، وأهدافها وأبعادها؟
- هل تمويل المشروعات متناهية الصغر باستخدام التكنولوجيا المالية (فينتك) يؤثر على مستوى الاستجابة المتبادلة بين هذه الفئة و بين الجهاز المصرفى فى هذا المجال ؟
- هل يمكن التحول الى المحافظ الاليكترونية و السداد الاليكترونى فى تمويل المشروعات متناهية الصغر ؟
- ما هى امكانية التوسع فى الشمول المالى استخداما للتكنولوجيا المالية (فينتك) ؟

- هل سيكون التوسع فى تمويل المشروعات متناهية الصغر رقميا له اثر على زيادة مستويات المعيشة و التعامل مع جزء من مشاكل البطالة و الفقر و الشمول المالى ؟

حدود الدراسة

١- الحد المكاني : شمل الجانب التطبيقي للدراسة سرداً لمؤشرات الصناعات متناهية الصغر والتكنولوجيا المالية بالتركيز على دول الصين والبرازيل و كينيا مقارنة بالحالة المصرية.

٢- الحد الزمني : تم تحليل ودراسة المؤشرات للصناعات متناهية الصغر والتكنولوجيا المالية بالتركيز على الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠

اهداف الدراسه

تنقسم أهداف الدراسة؛ إلى أهداف رئيسية تتمثل في التعرف على الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مصر، و الوقوف على وضعها الحالي في ظل معدلات التنمية الإقتصادية الحالية ، ثم دراسة التصور المستقبلى لهذا الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المشروعات و التوسع فيها مستقبلاً في ظل الظروف التي انتابت معظم اقتصاديات دول العالم ومنها مصر.

ويندرج تحت الهدف الرئيسي السابق بعض الأهداف الفرعية وهي -:

١- التعرف على مفاهيم حول الصناعات متناهية الصغر، أهميتها وخصائصها ودورها في تحقيق التنمية، كما يتم التعرف على سياسات والمجهودات الدولية المبذولة في هذا المجال.

٢- دراسة مصادر تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ودور الأجهزة المختلفة الحكومية ، مجتمع مدنى ،... (فى دعم وتنمية تلك المشر وعات).

٣- إظهار أثر التكنولوجيا المالية (فينتك) على تمويل المشروعات متناهية الصغر؛ ومن ثم على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة فى المجتمع.
٤- توضيح مدى الارتباط بين نجاح مشروعات متناهية الصغر والصغيرة وتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية.
٥- دراسة تجارب الدول الأخرى وإستخلاص النتائج والدروس المستفادة.
٦- إلقاء الضوء على الوضع الحالى للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة فى مصر والمشكلات التى تواجهها.
٧- تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات الممكنة لتطوير وتفعيل دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة.

فروض الدراسه

١- هناك علاقة جوهرية طردية بين استخدام التكنولوجيا المالية و بين التوسع فى تمويل المشروعات متناهية الصغر .
٢- يساهم التوسع فى المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و التعامل مع الشمول المالى فى تحقيق التنمية المستدامة.
٣- ان التوسع فى استخدام التكنولوجيا المالية فى الاجراءات و التعامل الرقمى لمنح القروض يتعلق طرديا بالتوسع فى تمويل المشروعات متناهية الصغر.

منهجية الدراسه

للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة تم الاعتماد على كل من الأسلوبين الوصفي والاستقرائي ، حيث تم القيام بدراسة أدبيات الموضوع " أثر التكنولوجيا المالية (فينتك) على التوسع في التمويل المصرفى للمشروعات متناهية الصغر " وكذلك الموضوعات المحيطة به مثل التنمية الإقتصادية والتجارب السابقة الخاصة به.

وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع وكذلك استقراء وتحليل البيانات الإحصائية والرقمية الخاصة به للتوصل للنتائج والتوصيات المقترحة والتي يمكن استخدمها والاسترشاد بها في مصر .

اولاً: أثر التكنولوجيا المالية "الفينتك Fintech " على تطوير الصناعات متناهية الصغر

تسعى كثيرمن الدول بالنهوض بالخدمات المالية وتطويرها من أجل تحقيق أهداف الشمول المالى، ولاشك فى ان التطور الملحوظ فى التكنولوجيا المالية يساهم بشكل مباشر فى تطوير الصناعات متناهية الصغر، حيث ان تيسيير اجراءات الحصول على التمويل المطلوب لتلك الصناعات يساهم فى تحقيق طفرة جيده فى الصناعات المتناهية الصغر وتطورها، ومع التطور الهائل فى التكنولوجيا ومع وجود العديد من الخدمات المبتكرة التى أثرت فى أداء القطاع المالى بشكل أفضل وتسهيلا للوصول الى الخدمات الماليه وطرق استخدامها،لعبت التكنولوجيا الرقمية فى تزايد سرعة عجلة الشمول المالى وتحقيق استراتيجيته. وقد عرفت التكنولوجيا المالية على انها:

تتكون التكنولوجيا المالية من مصطلحين، الأول هو مصطلح "التكنولوجيا"، والمصطلح الثاني "التمويل"، فهو يعني الشركات الناشئة المبتكرة، التي تستعمل التكنولوجيا من أجل إعادة النظر في الخدمات المالية والمصرفية.

و تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية التكنولوجيا المالية؛ على أنها "أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية"، كذلك يمكن تعريف التكنولوجيا المالية بأنها: كل اختراع وابتكار يعتمد على التكنولوجيا من أجل تطوير القطاع المالي، فهي تقوم على

تحسين نوعية الخدمات المالية، لتسهيل الوصول إليها وكذلك تخفيض تكاليفها مقارنة بالمعاملات التقليدية. [٤]

وليس هناك مكون أو شكل ثابت للخدمات المالية؛ فهي عبارة عن سلسلة من الابتكارات التي تجعل من الممكن توفير خدمات مالية منخفضة التكلفة و يسهل توسيع نطاقها و يستطيع من هم في أمس الحاجة إليها من الحصول عليها بيسر وسهولة، وتعمل هذه الابتكارات على تغيير الطريقة التي يتعامل بها الأشخاص مع البنوك لسداد المدفوعات والوصول إلى الائتمان بما يمكنهم من إدارة تدفقات الدخل غير المنتظمة والتخطيط للمستقبل والتعافي من الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والتوصل إلى أساليب جديدة لكسب العيش، كذلك تساعد التجار الذين يقبلون عمليات السداد الرقمي في إكتساب ذكاء جديد للأعمال والوصول إلى خطوط الائتمان.

هناك سبع انواع والاكثر شيوعا فى تقديم الخدمات المالية الغير تقليدية(التكنولوجية) وهم:

أ- عمليات الدفع/التحويلات: لتحل محل أنظمة الدفع التقليدية أو تحويل الأموال، ومن الأمثلة الأكثر شيوعا الحسابات الموزعة (سلسلة الكتل) والعملات المشفرة (بتكوين).

ب-الإقراض: ربط الممولين بالعملاء الذين يحتاجون للتمويل (على سبيل المثال؛ شركات التجزئة أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). ومن الأمثلة الأكثر شيوعا منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي.

ج-التمويل الشخصي/المؤسسي: يجمع بين الخدمتين المذكورتين أعلاه من خلال توفير الخدمات المصرفية على المنصات الرقمية.

د-الخدمات المصرفية للمستثمرين/أسواق رأس المال: تزود خدمات تقوم بتزويدها عادة البنوك الاستثمارية (مثل التداول الاجتماعي أو جمع التمويل).

ه-تكنولوجيا التأمين: تقدم منتجات التأمين مباشرة للعملاء أو حلولا أكثر كفاءة لتقييم المخاطر في الوقت المناسب لشركات التأمين.

و-إدارة الثروات: تقدم حلولا لإدارة الثروات لعملائها بدعم من التعلم الآلي.

ز-تكنولوجيا مراقبة اللوائح التنظيمية: تساعد الشركات على الامتثال للأنظمة. [٥]

وعند تحليل هذه الأنواع السبعة؛ نجد أن الموجة الأولى من التكنولوجيا المالية قد أعتمدت على المدفوعات وحلول الإقراض، واعتمدت منصات التمويل الجماعي، وشبكات الإقراض المباشر P2P، وحلول الدفع مثل "باي بال"، على التوجّهات الكبرى لاقتصاد الإنترنت الناشئ: الاقتصاد التشاركي، وشبكات التواصل الاجتماعي، والتجارة الإلكترونية. وتكرّر هذا السياق في كلٍّ من الولايات المتحدة وأوروبا والصين، وكان لذلك نتيجة جيدة: على صعيد عالمي، فإنّ ١٣ شركة "يونيكورن" (أي تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار) من أصل ١٧ شركة في مجال التكنولوجيا المالية هي من آثار الموجة الأولى، ولكن حديثاً نشأت ثلاثة توجّهات تشير إلى نموّ قطاعات الموجة الثانية والتي توجّه التكنولوجيا المالية نحو التحويل المالي الدولي، وإدارة الثروات، والتأمين. في غضون ذلك، لا تزال سلسلة البلوكات (التكنولوجيا المستخدمة في التعاملات الرقمية) في أوائل مراحلها، ومن المحتمل أن تلعب دوراً محورياً يتعدّى التمويل. [٦]

ثانيا: أثر الشمول المالى على التنمية المستدامة

الشمول المالي هو عكس(الإقصاء المالي) أو الاستبعاد المالي (Financial Exclusion)

وتعرف مجموعة العشرين (G20)والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) على أنه " الاجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة

فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة ، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة."

كذلك عرفت منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي الشمول المالي؛ بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلي مجموعه واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي.

في عام ٢٠١١ ؛ تم دمج الشمول المالي في سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وأطلقت مجموعة البنك الدولي المؤشر العالمي للشمول المالي، وهو قاعدة بيانات ترصد الجهود المبذولة في مجال الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، وأظهرت بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام ٢٠١١ أن ٢.٥ مليار من البالغين "لم يكن لهم أي تعاملات مع البنوك"، وأن حوالى ٢٠٠ مليون مشروع متناهي الصغر إلى متوسط في البلدان النامية تفتقر إمكانية الحصول على الخدمات المالية والائتمانية بتكلفة ميسورة، لهذا السبب، أعلنت مجموعة البنك الدولي في عام ٢٠١٣ عن رؤية عالمية للحصول على الخدمات المالية وبدأت تعميم الخدمات المالية بحلول عام ٢٠٢٠ لتمكين البالغين في جميع أنحاء العالم من فتح حسابات للمعاملات[٧] .

كذلك ركزت بعض الاسهامات البحثية على دراسة العلاقة ما بين نفاذ المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر إلى التمويل والنمو الاقتصادي، حيث أوضحت أن المكاسب الإنتاجية والعمالة الناتجة عن زيادة فرص نفاذ المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر إلى التمويل أعلى من الشركات الكبيرة، حيث إن الوساطة المالية الأفضل تمارس تأثيراً إيجابياً بشكل غير متناسب على النمو في القطاعات التي يعمل بها حصة أكبر من الشركات الصغيرة[٨] .

ولقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على

الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية. اذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي. ذلك أن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته علي تحقيق الاستقرار، ومن ثم فإن تحقيق الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي. [٩]

ومن ناحية أخرى؛ أن تعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

فقد أظهرت دراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، التي تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها من خلال الهاتف المحمول، يمكن أن تساعد في تحسين إمكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر، وتوصلت دراسة في كينيا إلى أن إتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع كبيرة، لاسيما للنساء. فقد مكَّن ذلك الأسر التي تعولها نساء من زيادة مدخراتها بأكثر من الخُمس، وسمح لنحو ١٨٥ ألف امرأة بترك العمل بالزراعة وإنشاء مشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة، وساعد في تقليص نسبة الفقر المدقع بين هذه الأسر المعيشية بواقع ٢٢% ،وانتشرت الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول أيضاً في بلدان خارج منطقة أفريقيا، ففي بعض البلدان من بينها بنجلاديش وإيران ومنغوليا وباراجواي، وصلت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية عبر الهاتف المحمول إلى نحو ٢٠ % أو أكثر. [١٠]

ثالثا: واقع وتحديات الشمول المالي في الدول العربية

هناك ثلاثة ابعاد لقياس الشمول المالى:

- الحصول على الخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية.
- جودة الخدمات المالية.

ومن خلال هذه المؤشرات الثلاث تقع المنطقة العربية فى مستوى متدنى فى مؤشر الشمول المالى،حيث أن: ١٨% فقط من السكان في المنطقة امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية عام ٢٠١٤، مقارنة مع ٤٣% في البلدان النامية، و ٢٤% في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتنخفض هذه النسبة الى ١٣% عند النساء. كما تشير أرقام مؤشر تعميم الخدمات المالية العالمي ٢٠١٤ إلى أن المنطقة العربية، بإستثناء دول الخليج الست، تسجل أعلى نسبة من البالغين المستبعدين من الخدمات المالية، حيث أن ٨٠ % من السكان أو ما يعادل نحو ٢٠٠ مليون نسمة ليس لديهم حساب مصرفي. وبحسب صندوق النقد العربي، إن الدول العربية باستثناء دول الخليج، هي الأكثر حرماناً من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي ٢١%- ٢٩% عام ٢٠١٦، وامتلك نحو ٣٠ % فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة، وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ ٣٤.%

وفي حين تصل الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء ٥% في العالم، ترتفع إلى ٨% على مستوى الدول العربية، وتشير الإحصاءات إلى أن ٩٣ % من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية، وهو أدنى معدل في العالم.[١١]

١- واقع الشمول المالي في الدول العربية

نستعرض هنا بعض مؤشرات الشمول المالي للمشروعات في الدول العربية بما يشمل مؤشرات الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض بغرض إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم، ونسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات إيداع بغرض إنشاء أو تشغيل أو توسعة مشروعات، كذلك مؤشر النفاذ إلى الخدمات المالية عبر الإنترنت والهاتف المحمول.

أ- حسابات الاقتراض

يتم قياس هذا المؤشر من خلال حساب نسبة عدد الذين يقترضون من المصارف التجارية أو أي مؤسسة مالية أخرى بغرض إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم إلى إجمالي السكان البالغين.

وقد بلغ عدد الأفراد الذين لديهم حسابات اقتراض في الدول العربية بغرض إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم إلى إجمالي السكان البالغين في الدول العربية فى عام٢٠١٧م حوالي ٥.٥% وهي ذات النسبة المسجلة على مستوى الدول ذات الدخل المنخفض (٥.٥%) بينما تبلغ هذه النسبة لدى مجموعة الدول متوسطة الدخل (٨%)، أما الدول المتقدمة فقد بلغت النسبة فيها ٢٦.٦%، وبلغت النسبة على مستوى العالم ١١.٢%. [١٢]

ب- حسابات الإيداع

بلغ عدد الأشخاص الذين لديهم حسابات ادخار بغرض بدء أو تشغيل أو توسعة مشروعات في الدول العربية بالنسبة لإجملي السكان البالغين فى عام ٢٠١٧م حوالي ٧.٤%، وهو ما يقل عن المؤشر المُسجل على المستوى العالمي البالغ ١٤% ومثيله في الدول متوسطة الدخل البالغ ١٣.٦%. [١٣]

جـــــ- النفاذ إلى الخدمات المالية عبر الإنترنت والهاتف المحمول

اتجهت البلدان العربية مؤخراً للاستفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي لاسيما من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الإنترنت والهاتف المحمول في ضوء تنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة Financial Technology (Fintech) ودورها في دعم الخدمات المالية وزيادة الشمول المالي، وفي هذا السياق بلغت نسبة البالغين الذين يستخدمون الهاتف المحمول والإنترنت للنفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية في الدول العربية فى عام ٢٠١٧م حوالي ٥.٧%، وهذه نسبة منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة (٥١.٨%)، والدول متوسطة الدخل (١٩.٢%)، والدول منخفضة الدخل (١٧.١%)، في حين بلغت هذه النسبة لدى دول العالم حوالي ٢٤.٩%.[١٤]

٢- التحديات والمعوقات للشمول المالى فى الدول العربية

أ. عدم وجود استقرار امنى بالمنطقة العربية مما أثر على مستويات التنمية الكلية داخل البلاد مثل(سوريا،اليمن،العراق،ليبيا).

ب. ضعف البنية التحتية المالية وضعف جودتها وزيادة تكلفتها، مما أثر سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة.

ج. ضعف الثقة بالمؤسسات المالية فى الدول العربية وعزوف الافراد من التعامل معها.

د. الاحكام الشرعية الاسلامية والتى تتحكم فى ساكنى المنطقة العربية أحد اهم الوسائل التى تحول ضمن التعامل مع المؤسسات المالية التى لا تحتكم الى الاحكام الشرعية الاسلامية.

ه. حيازة القطاع الخاص على معظم المصادر المالية المقدمة للخدمات المالية وضعف منافسة القطاع العام لها.

رابعا: مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

توفر التكنولوجيا المالية فرصاً هائلة، كانخفاض التكاليف التي يتحملها العملاء، والدفع الفوري، وتوفير مزيد من الخيارات، وتيسير الخدمات، وإمكانية حصول الفئات المحرومة على (Digital finance) الخدمات المالية، ومن شأن التكنولوجيا المالية وتيسير فرص الحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية، ومن ثم تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء لجميع شرائح السكان ويمكن للحكومات استخدام المنصات الرقمية لرفع كفاءة العمليات الحكومية في تحصيل الايرادات والدفع، وبإمكان البنوك الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في رفع الكفاءة، وتقوية إدارة المخاطر، وتعزيز الامتثال للنظم والقواعد، وللتكنولوجيا المالية كذلك انعكاسات على الاستقرار المالي.

وينطبق ذلك أيضاً على الائتمان والسيولة ومخاطر التركز والتشغيل فضلا على المخاطر المالية الكلية والمخاطر الأخرى على الاستقرار المالي، مثل مسايرة اتجاهات الدورة الاقتصادية و النزاهة المالية.

أن التكنولوجيا المالية سوف تساعد في تعزيز الشمول المالي؛ وذلك بسبب إمكانية وصول التكنولوجيا إلى المناطق النائية في كل بلد، كما تسهم إبتكارات التكنولوجيا المالية في تسريع عمليات التحويلات والمدفوعات وكذلك في تخفيض تكاليفها، وعلى سبيل المثال، ففي خدمات تحويل الأموال عبر الحدود، ممكن لشركات التكنولوجيا المالية توفير خدمات مصرفية أسرع وبتكلفة أقل، كذلك فإن دخول لاعبين جدد ينافسون المصارف القائمة قد يؤدي إلى تقسيم لسوق الخدمات المصرفية، وتقليل المخاطر النظامية المرتبطة بالمصارف الكبيرة، كما يمكن لاستخدام التكنولوجيا المالية تحسين عمليات الامتثال في المصارف والمؤسسات المالية، ومن الملاحظ أن:

الرقابة والتنظيم يزدادان تعقيدًا على الصعيد العالمي، لكن التطوير الفعال لتطبيقات تقنيات الرقابة المالية ممكن أن يخلق فرصًا عبر ما يسمى الذكاء الاصطناعي. [١٥]

وحسب استطلاع مجموعة "Big Four " للدول الأكثر استعمالا للفينتك Fintich لسنة٢٠١٦م، فإن المنطقة الأوروبية تلاحظ تأخراً من حيث استعمال الفينتك، في حين أن الهونغ كونغ، تعتبر الأكثر استعمالا بالمقارنة مع كل الأسواق المدروسة بمعدل٢٩.١%، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بمعدل ١٦.٥%، ثم سنغافورة بمعدل ١٤.٧ %، ثم المملكة المتحدة بمعدل١٤.٣% ، ثم استراليا بمعدل ١٣% ، ويلاحظ أن هذه المعدلات ستتضاعف خلال العام، بسبب زيادة الوعي حول المنتجات والخدمات المتاحة والمتزايدة باستمرار، وهذا ما يزيد من خطر تعطيل المؤسسات المالية التقليدية أكثر من أي وقت مضى، وبالتالي فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتبر في المرتبة الاخيرة بالمقارنة مع هذه الدول. [١٦]

خامسا: تمويل المشروعات المتناهية الصغر بواسطة التكنولوجيا المالية الحديثة

ساهمت التكنولوجيا المالية فى سرعة تمويل المشروعات المتناهية الصغر،حيث يعتبر الكثير من اصحاب تلك المشاريع الذين لا يستخدمون الخدمات المصرفية عائقا امام الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية والتى تبحث عن تحسين خدمة عملائها، فبدون حساب مصرفي، لا يمكن الحصول على سجلّ ائتماني، ولا يمكن التحقق من الشخصية، ولن يكون هناك مشاركة من خلال المؤسسات المالية القائمة. كذلك انتشار الإقصاء المالي financial exclusion (عدم حصول الناس على خدمات مالية) بشكل واسع يعود بكلفة مرتفعة على كلٍّ من الأفراد والحكومات على حد سواء، وفي حين يسعى الناس بشكل متزايد إلى استخدام بعض أشكال الخدمات المالية، فإنّ المفتاح الأساسي للتغلب على ذلك هو التكنولوجيا الحديثة. [١٧]

وتعول الكثير من دول العالم على التقنيات المالية لزيادة مستويات الشمول المالي لنحو ٢ مليار نسمة من سكان العالم غير مشمولين مالياً، فعلى سبيل المثال يعد كل من الهاتف المحمول والبلوك تشين من الحلول الواعدة للغاية لتوفير الخدمات المالية لمليارات الأشخاص من غير مشمولين مالياً، وهو ما يمكن أن يُحقق للمصارف عائدات مصرفية تبلغ ٣٨٠ مليار دولار أمريكي (منها ٢٧٠مليار دولار أمريكي جراء تغطية الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر بالخدمات المالية و ١١٠ مليار دولار من تقديم الخدمات المالية للأفراد غير مخدومين مالياً).

وقد أشارت التجارب الدولية إلى أن استخدام التقنيات المالية يعتبر على جانب كبير من الأهمية والفعالية في تقديم الخدمات المالية والمصرفية بالنسبة لمجموعة من البلدان التي لديها أنظمة مصرفية أقل صرامة، أو البلدان ذات الدخل المرتفع، أو المستويات المنخفضة من المنافسة المالية، فعلى سبيل المثال تخدم منصة (M-Pesa) وهي منصة شهيرة للتحويلات المالية الرقمية استناداً إلى تقنية البلوك تشين نحو ١١٠ ألف عميل في كينياً، وهو ما يشكل ٤٠ ضعف عدد أجهزة الصرف الآلي في كينيا، فيما يتوفر لنحو ٩٦ من خارج العاصمة الكينية – نيروبي؛ حساب M-Pesa واحد على الأقل وفقاً للبنك الدولي بما ساعد بشكل كبير في زيادة مستويات الشمول المالي ليس في كينيا فقط، وإنما أيضاً في عدد من الدول الأفريقية، حيث تخدم منصة-M Pesaحاليا ٣٠ مليون عميل في عشرة دول[١٨] .

كذلك الحال في مصر؛ حيث قام البريد المصري، تحت إشراف قيادته الجديدة بإعادة تفعيل التزاماته ليكون بمثابة "بنك الفقراء" من خلال توفير خدمات التوفير الهامة والمدفوعات والتأمين وتوسيع روابطه مع مؤسسات التمويل الأصغر بغرض تقديم الائتمان والخدمات المالية الأخرى من خلال فروعه التي تزيد عن ٣٠٠٠ فرع في جميع أنحاء البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت الجهات غير التقليدية في توفير الخدمات المالية للقطاعات ذات الدخل المنخفض. على سبيل المثال، بدأت شركة فودافون، بعد مرور سنوات من العمل مع الجهات التنظيمية لتلبية متطلبات

الترخيص، في تقديم منتج المحفظة الافتراضية التي تسمح بتحويل الأموال وخدمات الدفع. ومن المرجح أن تحذو الشركات الأخرى من مشغلي شبكات التليفون المحمول حذو شركة فودافون مثل شركة إتصالات. [١٩] ،شركة فورى، شركة Money fellows، شركة فاليو،شركة مصارى وشركة بىBEE، هذا بالاضافه الى النجاح الباهر الذى حققته الشركات: PayPal ، Square، World Pay.

النتائج

١- التكنولوجيا المالية أداة تمكينية هامة لتحقيق الشمول المالي وبالتالي وصول الفقراء والمهمشين إلى الخدمات المالية، والفرصة الحقيقية التي تقدمها التكنولوجيا المالية هى تطوير النظام المالي الرقمي بأكمله الذي يلبي حاجات كافة الأطراف المستهلكين.

٢- تدمج التكنولوجيا المالية التقنيات المتطوره مع الخدمات المالية؛ ويأتي الكثير من الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية فعليًا نتيجة تحول المزيد من المستهلكين بشكل سريع إلى الخدمات الرقمية.

٣- ضعف مستوى التثقيف المالي، فالبلدان العربية ومن بينها مصر؛ تتميز بضعف التثقيف المالي مقارنة بالبلدان المتقدمة وهو ما ينعكس سلباً على معدلات الشمول المالي بالمنطقة العربية.

٤- الرغبة ليست كبيرة للبنية التحتية المالية في جمهورية مصر العربية لخدمة الفقراء و المشروعات متناهية الصغر، وهو ما ينعكس سلباً على نوع الخدمات المالية المقدمة، وعددها، وجودتها وكذلك تكلفتها، مما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة.

٥- ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية، وهو عامل مهم للإقصاء المالي. إضافة إلى البطء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية وهو ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لاتمام المعاملات. ومثل هذه العوامل تحفز على المعاملات غير الرسمية، والتي عادة ما تكون في اطار الدائرة غير الرسمية للاقتصاد.

٦- مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة في بعض البلدان العربية ومن بينها مصر، وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الإفراد.

٧- قد تؤثر شركات التكنولوجيا المالية الناشئة التي تقدم بدائل ناجحة للخدمات المالية التقليدية تأثيرًا سلبيًا على الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك.و تفتح الابواب البديلة للبنوك لتغطية الشمول المالى.

التوصيات

١- القضاء على الأمية المالية عن طريق تضمين برامج الأمية المالية في المدارس والجامعات، والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز تنفيذ تلك البرامج، وتوسيع البرامج التدريبية لوكلاء الأموال المحمولة واشراك منظمات المجتمع المدني لتساعد في برامج التوعية.

٢- تقوية البنية التحتية الرقمية وتوفير الخدمة بتكاليف معقولة: عن طريق توصيل خدمات النطاق العريض للمناطق السكانية الفقيرة والنائية وبتكلفة تتناسب مع متوسط الدخول.

٣- تحسين الجانب التنظيمي لقطاع التكنولوجيا المالية: عن طريق تقليل تداخل الجهات التنظيمية لضمان الاتساق وتحديد الجهات المسؤولة بدقة، وضمان الشفافية في منح التراخيص لشركات التكنولوجيا المالية.

٤- تطبيق مبادىء تنافسية عادلة داخل قطاعات التكنولوجيا المالية عن طريق تنظيم أعمال التكنولوجيا المالية وتقنينها مع وضع تطبيقات تنظيمية لحماية الابتكار، مما يزيد من التنافسية مع مشغلات شبكات المحمولة، ومزودين المدفوعات التقليدية، وشركات التكنولوجيا المالية الأخرى.

٥- تبادل الأموال إلكترونياً عن طريق هاتف محمول عادي واتساع شبكة الوكلاء بديلاً لماكينات الصرف كما حدث بكينيا والذى سيساهم في وصول الفئات الفقيرة والمهمشة إلى الخدمات المالية خاصة، إذا ما تم تكثيف حملات التوعية والتثقيف

المالي التي يقوم بها البنك المركزي المصري للتعريف بأهمية هذا النمط من المدفوعات الإلكترونية .وسيساعد القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي الذي ينظم فيه البنك المركزي "وكلاء مقدمي خدمات الدفع" على امكانية توسيع شبكة الوكلاء واعتماد نظام مشابه لنظام M-pesa في مصر.

المراجع

١. الجهاز المركزي المصري للتعبئة والاحصاء(٢٠١٦)، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩- ٢٠١٥)، القاهرة.
٢. البنك الدولي للإنشاء والتعمير (٢٠١٠)، وثيقة تقويم مشروع قرض مقترح لجمهورية مصر العربية بغرض تحسين إمكانية الحصول على تمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة، تقرير رقم: 51529-EG.
٣. سعيدة حرفوش (٢٠١٩)، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة آفاق علمية، العدد٣ المجلد ١١.
٤. تكنومالية (٢٠١٧)، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدون مكان النشر.
٥. رشيدة زاوية (٢٠١٩)، التكنولوجيا المالية ودورها في تسريع الشمول المالي من أجل تنمية مستدامة.
٦. صندوق النقد العربي (٢٠١٩)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي – الأمارات.
٧. اتحاد المصارف العربية (٢٠١٧)، الشمول المالي حاجة عربية لحد من الفقر، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد، ٤٣٦ ، ٤٣٥،أبو ظبي، الأمارات.
٨. البنك الدولي (٢٠١٧)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، واشنطن، الولايات المتحدة.

1 - Ping An Digital Economic Research Center (2020), China’s SMEs amid the Pandemic Facing cash flow problems and awaiting government aid, Beijing, China.

[2]- STANDARDANDPOORS (2017), The Future Of Banking: Could Fintech Disrupt Gulf Cooperation Council Banks' Business Models.